

إستخلاص النيابة العامة

خلصت النيابة العامة من جماع ما سبق من ملاحظات إلي ما يلي :-

(الملاحظات من رقم ١ إلي رقم ٧ ، ١٠ ، ١٢)

أولا :- أن معلومات الجهات السيادية الواردة قبل تظاهرات ٢٥/١/٢٠١١ أشارت إلي سلميتها ولمست هذه السمة بالفعل خلال تظاهرات ذلك اليوم ويومى ٢٦ ، ٢٧ وبداية يوم ٢٨/١/٢٠١١ .

(الملاحظات ١ ، ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤)

ثانيا :- أن المتهمين علموا بسلمية التظاهرات ومطالبها المشروعة من تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتوصيات جهاز مباحث أمن الدولة من ضرورة اللجوء للحل السياسى والاستجابة لبعض مطالب المتظاهرين دون الحل الأمنى إلا أن المتهم محمد حسنى السيد مبارك قرر قمعها ومجابتها أمنيا وفوض المتهم حبيب ابراهيم حبيب العادلى فى التصدى لها واستجاب له الأخير رغم إدراكه عدم قدرة قوات الشرطة على مواجهة الحشود المتوقعة وما قد يترتب من نتائج حال تصادمها بالمتظاهرين .

جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(الملاحظات أرقام ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ومن ١٧٧ إلى ١٧٩)

ثالثا : - أنه في سبيل تنفيذ المتهم / محمد حسنى السيد مبارك عزمه قمع التظاهرات السلمية أمر بعقد إجتماع بتاريخ ٢٠١١/١/٢٠ يتأهه رئيس مجلس الوزراء وحدد أطرافه من المسؤولين عن أمن البلاد فى الداخل والخارج ووجهه للاستجابة لما يطلبه المتهم حبيب ابراهيم حبيب العادلى من أجل تنفيذ خطة قمع التظاهرات .

(الملاحظتين رقمي ١٠ ، ١٣)

رابعا :- أن المتهم / محمد حسنى السيد مبارك غرض عليه ما انتهى اليه الاجتماع الأمنى فى حينه فقبله وجنب الوزراء المعنيين بالجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى رأسهم رئيس مجلس الوزراء عن التعامل مع الأحداث منذ ذلك اليوم وحتى ٢٠١١/١/٣١ وانفرد والمتهم / حبيب ابراهيم حبيب العادلى ومساعدوه بالتعامل معها .

(الملاحظات رقم ٢ ومن رقم ١٨ إلى ٢٨)

خامسا :- أن المتهم / حبيب ابراهيم حبيب العادلى فى اطار تنفيذ أوامر المتهم / محمد حسنى السيد مبارك بمجاهة التظاهرات السلمية أمنيا - عقد إجتماعا بتاريخ ٢٠١١/١/٢٤ بمساعديه اتفقوا خلاله على خطة قمع المتظاهرين بالقوة ومنعهم من التجمع والحيلولة دون بلوغهم الميادين العامة وتفريقهم وهو ما عكسته أوامر عمليات مديريات الأمن .

جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(الملاحظات أرقام ١٣ ، ١٤ ، ٣٧ ، ١٠٥)

سادسا :- أن المتهمين / حسن محمد عبد الرحمن و اسماعيل محمد عبد الجواد الشاعر و أحمد محمد رمزي عبد الرشيد وعدلى مصطفى عبد الرحمن فايد نفذوا ما اتفقوا عليه بالإجتماع سالف البيان وقمعوا تظاهرات يوم ٢٥/١/٢٠١١ بقوة وعنق استخدموا خلاله أعيرة الخراطوش والمطاطية المخطور استخدامها لفض التظاهرات السلمية مما أسفر عنه سقوط أربعة قتلى من المتظاهرين بمحافظة السويس والعديد من المصابين بها بمحافظة القاهرة .

(الملاحظات أرقام من ١٥ إلى ١٧)

سابعا :- أن المتهم / محمد حسنى السيد مبارك شاهد كيفية فض الشرطة لتظاهرات ميدان التحرير فى نهاية يوم ٢٥/١/٢٠١١ وتابع نتائج ذلك بمحافظات السويس والقاهرة والإسكندرية من سقوط قتلى ومصابين بين المتظاهرين السلميين ثامنا :- أن المتهم / محمد حسنى السيد مبارك رغم تحذيرات المتهم حبيب إبراهيم حبيب العادلى من كثافة حشود المتظاهرين المتوقعة وحاجته لمعونة القوات المسلحة وما نتج عن مواجهة الشرطة للمتظاهرين السلميين من سقوط قتلى ومصابين - قبل نتيجة فض قوات الشرطة لمظاهرات ٢٥/١/٢٠١١ وأصر على استكمال قوات الشرطة لخطةها فى مواجهة التظاهرات غير عابىء بالنتيجة الحتمية لذلك خلال التظاهرات المتوقعة أكثر حشودا يوم ٢٨/١/٢٠١١ .

(الملاحظات من رقم ٣٨ إلى ٧٥ وأرقام ٨٠ ، ٨٥ ، ١٠٠ ، ١٠٥)

تاسعا :- أنه فى سبيل تنفيذ الإتفاق على قمع التظاهرات السلمية ومنع وصول المتظاهرين إلى الميادين العامة - حشدت وزارة الداخلية لتظاهرات ٢٨/١/٢٠١١ جميع جماعاتها وقطاعاتها واستخدمت قواتها القتالية من العمليات الخاصة وكنائب الدعم

جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

المسلحة تسليحا ناريا قتاليا المنوط بها التعامل مع البؤر الإجرامية والإرهابية والمخطور استخدامها في مواجهة التظاهرات ، كما استخدمت قوات الأمن التابعة لمديريات الأمن ومنها مجموعات قتالية أيضا رغم أنها في كافة صورها غير مؤهلة للتعامل مع التظاهرات ، و ذخرت قواتها بالذخيرة النارية الحية والخرطوش " الرش والمطاطى " لاستخدامها في مواجهة المتظاهرين العزل قابلين بالنتائج الحتمية لذلك من سقوط ضحايا بين قتيل وجريح فى سبيل تحقيق غاية المتهمين وهى منع وصول المتظاهرين للميادين العامة وخاصة ميدان التحرير والإحتشاد بها .

(الملاحظات أرقام ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١)

عاشرا :- أنه فى إطار تنفيذ ما اتفق عليه المتهمون من ضرورة تفريق المتظاهرين السلميين ومنع بلوغهم للميادين العامة وعلى رأسها ميدان التحرير صدر فى تمام الساعة الواحدة والنصف ظهر يوم ٢٠١١/١/٢٨ أمرا بتفويض قادة التشكيلات والقوات المنتشرة بمحافظة القاهرة بالتعامل مع المتظاهرين بالقوة حسب رؤية كل منهم للموقف عالمين بأن تلك القوات مجهزة بالفعل بأسلحة وذخيرة قاتلة .

(الملاحظات أرقام من ١٠٥ إلى ١٠٨ ومن ١١٠ إلى ١١٧ ومن ١٧١ إلى ١٧٥)

الحادى عشر :- استمرت قوات الشرطة فى إطلاق أعيرة الخرطوش والمطاط صوب المتظاهرين لمنع بلوغهم ميدان التحرير حتى الساعة الخامسة والنصف مساء يوم ٢٠١١/١/٢٨ فإستدرجوا المتظاهرين لعبور الأطواق الأمنية الموضوعة على منافذ الميدان وعندما بدأوا فى الولوج إليه صدر الأمر لقوات خدمات تأمين وزارة الداخلية بإطلاق النار مباشرة صوب المتظاهرين الذى لم يكن ليصدر إلا من خلال وزير الداخلية وبعد موافقة رئيس الجمهورية .

جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(الملاحظات من ١٠٧ إلى ١١٢ ومن ١١٩ إلى ١٤٦)

الثاني عشر :-

- أن خدمات تأمين وزارة الداخلية - الصادر لها الأمر بإطلاق النار بالبند ٢٤٤ - مقصود بها القوات المتواجدة بالمحيط البعيد للوزارة المطل على ميدان التحرير والذي يبعد عن سور مبناها حوالى ثلاثمائة متر وتم سحب كافة القوات الأخرى المشاركة في قمع التظاهرات لتعزيمها وأغلبها مذخرة بالخرطوش الرشى والمطاطى والطلقات الآلية وفي نهاية الأمر تم تدعيمها بقوات قتالية من العمليات الخاصة وقوات الأمن بتسليحها القتالى فأصبحت كل تلك القوات منوطة بتنفيذ أمر إطلاق النار صوب المتظاهرين .

- أن خطة تأمين وزارة الداخلية كانت لمحيطها المطل على ميدان التحرير وشارع القصر العيني و ميدان لاطوغلى والتقاطعات المؤدية إلى تلك الشوارع وان ما أثبت بالبند ٢٤٤ صدر لكافة خدمات تأمين الوزارة المطلة على مشارف ميدان التحرير وشارع القصر العيني والبعيدة عن مبنى وزارة الداخلية وليس فقط لخدمات التأمين الثابتة المتواجده بالجوار المباشر وانه نفاذاً لذلك الأمر تعاملت قوات الشرطة بالفعل مع المتظاهرين السلميين حال وصولهم إلى مشارف ميدان التحرير الساعة الخامسة والنصف مساءً بالطلقات الخرطوش والمطاطى والحي دون وجود ضروره لذلك او محاولة لإقتحام مبنى الوزارة ويؤيد ذلك ما ثبت من اقوال الشهود و المصايين أن اماكن التمرکزات السابقة هي ذات اماكن إطلاق النيران من قبل قوات الشرطة بالاسلحة النارية و الخرطوش والذي أدى إلى تزايد أعداد الوفيات و الإصابات و في ساعة و تاريخ يتفقان مع ما اثبت بالبند ٢٤٤ المشار إليه - الساعة الخامسة والنصف مساءً بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ .

جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(الملاحظات أرقام من ١٠٧ إلى ١١٠ ، ورقم ١٢٣ ، ومن ١٢٥ إلى ١٣١)

الثالث عشر :- أن أمر إطلاق النار مباشرة على المتظاهرين الثابت بالبند ٢٤٤ صدر في وقت لم تقترب فيه أى تظاهرات من وزارة الداخلية ولم تحدث أى محاولة لاقتحامها أو توقى خطر محقق يستدعى معه صدور أمر بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين و هو ما يؤكد أن المقصود منه إطلاق النار مباشرة على المتظاهرين الذين تمكنوا من عبور الأطواق الأمنية و تأييد ذلك بما ثبت بالبندين ١٤١ ، ٢٦٣ بإصدار أمر آخر بعد ما يزيد عن الساعة و عشر دقائق بإطلاق النيران على أقدام المتظاهرين حال محاولة اقتحام الوزارة في حين أن الأمر الأول صدر بالإطلاق المباشر على المتظاهرين دون شرط الإطلاق في حالة محاولة اقتحام الوزارة كما تزامن مع توقيت بدء تزايد حالات الوفيات والإصابات بالأعيرة النارية والخرطوش بين المتظاهرين بصورة غير مسبقة .

(من واقع شهادة الشهود)

الرابع عشر :- أن أعداد الوفيات والإصابات بين المتظاهرين داخل ميدان التحرير بعد صدور الأمر بالبند ٢٤٤ فافت - من حيث العدد والوتيرة ونوع الذخيرة المستخدمة - أعداد الوفيات والمصابين منهم على منافذ الميدان قبل صدور ذلك الأمر .

(الملاحظات رقم ١١٩ ، ومن ١٤٧ إلى ١٥٣ ، ورقم ١٥٥ ، ١٧٧)

الخامس عشر :- أنه رغم سقوط المتظاهرين بين قتيل وجريح وعلم المتهمين بذلك استمر إمداد الذخيرة لقوات الشرطة بقية يوم ٢٠١١/١/٢٨ واليوم التالي بما يؤكد انصراف نية المتهمين إلى إزهاق المزيد من الأرواح باعتبارها نتيجة حتمية للقوة المفرطة التى استعملتها قوات الشرطة مع المتظاهرين السلميين .

جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

(من واقع شهادة الشهود والملاحظات أرقام ٢٢ ، ٣٧ ، ١٥٤)

السادس عشر:- أن قوات الشرطة المتواجدة بمنافذ الميادين العامة بالقاهرة والمحافظات تتبع مختلف قطاعات وزارة الداخلية ويخضع كل منها لقيادة إشرافية مغايرة للأخرى إلا أنها اتخذت نهجا واحدا في تعاملها مع المتظاهرين بالعنف والقوة بما يقطع بأن الأوامر الموجهة إليها صدرت من قيادات شرطية عليا تقودها جميعا .

(الملاحظات أرقام من ١٥٦ إلى ١٦٤)

السابع عشر: - أنه في إطار تعميم وزارة الداخلية على ما وقع من جرائم تجاه المتظاهرين عكفت على طمس بعض من أدلة إدانة المتهمين بالتلاعب في دفاتر الأسلحة والذخيرة خاصة التابعة لجهات الأمن المركزى فتارة توافى النيابة العامة ببيانات غير صحيحة ومتناقضة وتارة أخرى دأبت على تغيير البيانات المثبتة بالدفاتر ونزع بعض من أوراقها ولم تكن وزارة الداخلية فى حاجة إلى ذلك إلا لإخفاء الدليل على استخدام قوات الشرطة لأسلحة وذخيرة قاتلة فى مواجهة المتظاهرين وليس بهدف التأمين والدفاع .

(من الملاحظتين رقمي ١٧٠ ، ١٧٦)

الثامن عشر :- أن نهج وزارة الداخلية يوم الجمعة ٢٨/١/٢٠١١ من الاستعانة بغالبية قواتها واستهلاكها فى مواجهة المتظاهرين لتفريقهم ومنعهم من التجمع وبلوغ الميادين العامة فى كافة المحافظات والتهاون فى تأمين المنشآت الحيوية والمناطق الهامة - أحدث فراعنا أمنيا كانت نتائجه اقتحام وحرق أقسام الشرطة ومراكزها وبعض البنوك والمراكز التجارية الهامة ونهب

جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

محتوياتها وعدم نجدة القائمين عليها وساهم في ذلك أيضا قرار قطع الاتصالات الذي كان له دور كبير في انقطاع التواصل مع الجهات الشرطية المختلفة و الإستعانة بالبلطجية في إستعمال القوة و العنف مع المتظاهرين و إرهابهم .

تحريراً في ٢٠١٣ / ٥ / ٧

أعضاء المكتب الفني للنائب العام

محمد جميل
وكيل النيابة

ضياء عاكف
وكيل النيابة

ممدوح عبد العزيز
وكيل النيابة

أحمد الصاوي
وكيل النيابة

ياسر مختار
وكيل النيابة

محمد عزت
وكيل النيابة

محمود لطيف
وكيل النيابة

محمد إبراهيم عوض
رئيس النيابة

هيثم أبو الحسن
وكيل النيابة

الحامى العام

المستشار /

عمرو فوزى